



# فيتنام - رؤية اقتصادية ٢٠١٦



## ملخص تنفيذي

### المستجدات الأخيرة

- بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.9% خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2016 بسبب التباطؤ الكبير للنمو في الصادرات نتيجة موجة الجفاف القوية والانخفاض في أسعار السلع الذي لم يشجع المنتجين، وضعف الطلب الخارجي
- بلغ متوسط معدل التضخم 2.6% خلال الشهور التسعة الأولى من 2016 مقارنة بنفس الفترة من 2015، متماشياً مع الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والسكن وانخفاض قيمة العملة
- بلغ العجز في الموازنة متوسط 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2012-2015، ما رفع الدين العام إلى 58.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015
- بعد التقلص في 2015 إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الفائض في الحساب الجاري إلى 5.3% في النصف الأول من 2016، وذلك أساساً بسبب التباطؤ في نمو الواردات
- يتواصل الانتعاش في السوق العقاري الفيتنامي تدريجياً مع تعافيه من الانهيار الذي شهده خلال 2010-2012
- يتواصل التوسع في القطاع المصرفي، مدفوعاً بالتعافي في سوق العقار وهو ما دعم نمو الائتمان إلى 17.6% على أساس سنوي حتى النصف الأول من 2016

### توقعات الاقتصاد الكلي (2016 – 2018)

- تحيط الشكوك بمستقبل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، ولكن آفاق الصادرات الفيتنامية إيجابية بعد توقيع اتفاقات مع كل من كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي
- تتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6.0% في 2016، ثم يتسارع إلى 6.2% في عام 2017، ثم إلى 6.4% في عام 2018 مع النمو القوي في الصادرات، والاستثمار والإنفاق الخاص
- من المتوقع أن يرتفع التضخم (2.8% في عام 2016 و3.7% في عامي 2017 و2018) متماشياً مع الارتفاع في أسعار السلع العالمية، والانتعاش في أسعار السكن، وارتفاع الطلب المحلي
- من المتوقع أن يبلغ متوسط عجز الموازنة 6.1% خلال 2016-2018 وهو ما من شأنه أن يرفع الدين العام إلى 62.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018
- يتوقع لمتوسط الفائض في الحساب الجاري أن يبلغ 0.5% خلال 2016-2018، مدعوماً بقوة النمو في الصادرات
- من المفترض أن يستمر القطاع المصرفي في الانتعاش مع تواصل الانخفاض في نسبة القروض إلى الودائع سنوياً خلال 2016-2018، ليصل إلى 88.8% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2018

## المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	آفاق الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي  
economics@qnb.com

زياد داود  
رئيس قسم الاقتصاد  
+974 4453 4642  
ziad.daoud@qnb.com

روري فايف  
اقتصادي أول  
+974 4453 4643  
rory.fyfe@qnb.com

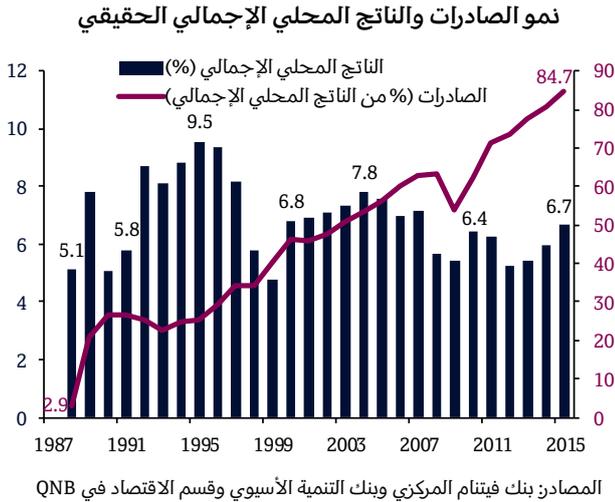
علي جعفري\*  
اقتصادي  
+974 4453 4423  
ali.jaffery@qnb.com

نانسي فهيم  
اقتصادية  
+974 4453 4648  
nancy.fahim@qnb.com

الإغلاق التحريري: 31 أكتوبر 2016

\*كاتب التقرير

**يعتمد اقتصاد فيتنام على التصدير مع كثافة سكانية تبلغ 92 مليون نسمة وقوة عاملة ذات قدرة تنافسية عالية**

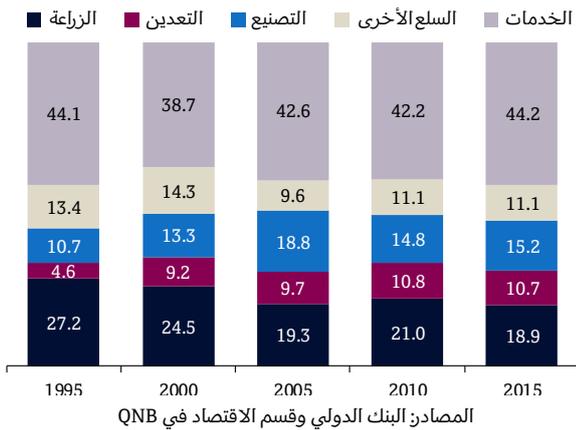


برزت فيتنام على مدى العقود الثلاثة الماضية كواحدة من قصص النجاح الاقتصادي في العالم. في عام 1986، ورداً على ضعف الأداء الاقتصادي، بدأت إصلاحات للتحويل من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. ومنذ ذلك الحين، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 6.8% دون أن يتأثر كثيراً بالأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 أو الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد تحقق ذلك النمو أساساً من خلال التركيز على الصناعات التحويلية كثيفة العمالة لغرض التصدير. وقد أدت التركيبة السكانية التي يغلب عليها الشباب إلى نمو القوى العاملة في حين أدى استمرار عملية انتقال العمالة من المناطق الريفية إلى المدن إلى إبقاء الأجور عند معدلات تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساعد موقع فيتنام الجغرافي ووجودها على طرق التجارة في جنوب شرق آسيا وعلى مقربة من الصين على الاندماج في سلاسل التوريد لـ "مصنع آسيا". ونتيجة لذلك، نمت قيمة الصادرات السلعية من 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 1988 إلى 84.7% في عام 2015.

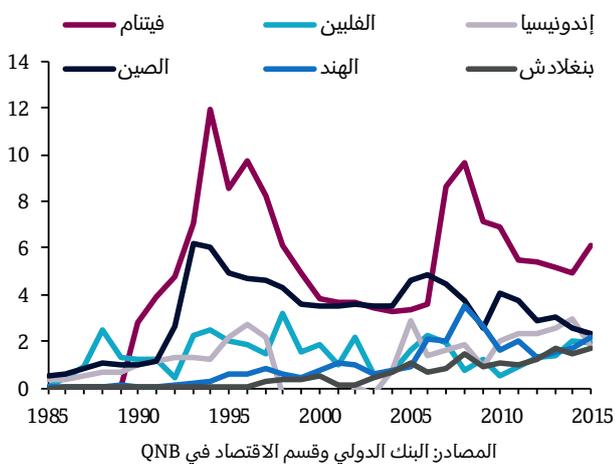
**أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية وفتح الأسواق إلى تحفيز النمو**

تتمتع فيتنام بأراضي خصبة، ونتيجة لذلك، لعبت الزراعة دوراً هاماً في الاقتصاد. ولكن تمت إعادة هيكلة الاقتصاد مع تخصيص موارد أكبر إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، مثل التعدين والتصنيع والخدمات. كما انفتح الاقتصاد أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما شجع على نقل المعرفة إلى القطاعات الاستراتيجية وتعزيز الإنتاجية. وأدى السماح للقطاع الخاص بالمنافسة إلى تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية للتصدير والقطاع المصرفي. وفي السنوات الأخيرة، واصلت الحكومة عملية تحرير الاقتصاد مع التركيز على خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

**الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع**



**مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر مع دول نامية مماثلة**



**فيتنام واحدة من الجهات الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم**

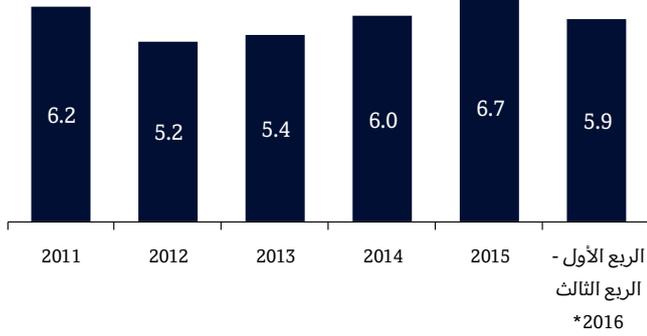
ينجذب المستثمرون الأجانب لفيتنام لوجود قوة عاملة ذات تنافسية عالية، وسوق محلية كبيرة، ولاستقرارها السياسي، وللظروف السليمة للاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال الآخذة في التحسن. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريجياً رفع القيود المفروضة على الملكية الأجنبية. وفي عام 2007، انضمت فيتنام لمنظمة التجارة العالمية، ما أدى إلى زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين، واليابان، والدول الآسيوية الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، تم رفع القيود المفروضة على ملكية العقار من قبل الأجانب والفيتناميين غير المقيمين في القطاع العقاري، وهو ما زاد من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، عقدت فيتنام اتفاقات تجارة حرة مع كل من الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من الشكوك التي تحوم حول تنفيذ اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي.

## المستجدات الأخيرة

### تواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدعوماً بقوة الصادرات والزيادة الكبيرة في الطلب المحلي

تسارع النمو في فيتنام في 2015 حيث بلغ 6.7%، ويواصل النمو الاستفادة من قوة نمو الصادرات (18.2%) والطلب المحلي (9.2%). وأدى تضافر ارتفاع العائدات من الصادرات وتراجع التضخم إلى تعزيز الدخل الحقيقي، مما نتج عنه نمو قوي في الطلب المحلي والاستثمار لكن اعتدل النمو إلى 5.9% خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2016. وكان السبب الرئيسي وراء التباطؤ هو موجة جفاف كبيرة تسببت في تراجع النمو في القطاع الزراعي بمتوسط 0.6% خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام الجاري. إضافة إلى ذلك، تباطأت الصادرات على إثر انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تقليص الإنتاج. إلى جانب ذلك، أدى تباطؤ النمو في البلدان المستوردة من فيتنام إلى تقليص حجم الصادرات.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) على أساس سنوي

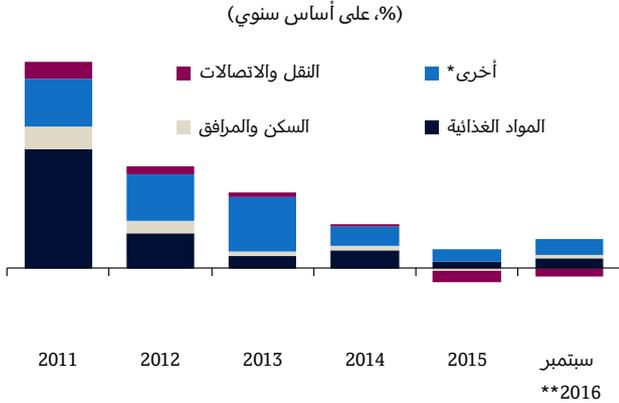


المصادر: مكتب الإحصاء العام الفيتنامي وهيفرأنا ليتكس  
وقسم الاقتصاد في QNB  
\*متوسط نسبة التغيير ما بين الربع الأول والثالث في العام السابق

### ظل معدل التضخم منخفضاً بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية والنفط، لكنه بدأ في الانتعاش

تراجع التضخم بشكل متوافق مع انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية والتي تمثل ما يقرب من 40% من سلة مؤشر أسعار المستهلكين. وانخفض معدل التضخم الكلي إلى 0.9% في 2015 من 4.7% في 2014 وذلك مع تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة 12.3%. بالإضافة إلى ذلك، قاد التراجع في أسعار النفط إلى دفع المكونين الكبيرين الآخرين في مؤشر أسعار المستهلك، وهما النقل والاتصالات (9% من السلة) والإسكان والمرافق (10% من السلة) إلى المنطقة الانكماشية. لكن بدأ التضخم في الانتعاش خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2016 حيث بلغ 2.6% في سبتمبر الماضي. وكان ارتفاع التضخم مدعوماً بارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية مع تواصل التوازن في المعروض العالمي من المواد الغذائية وارتفاع أسعار السكن مع تقلص فائض الطاقة الإنتاجية. كما يعكس هذا الارتفاع مكاسب في المكون "أخرى" (40% الباقية من السلة). ويشمل هذا المكون الخدمات والسلع غير المعمرة كالملابس والنسيج.

### التضخم (%) على أساس سنوي

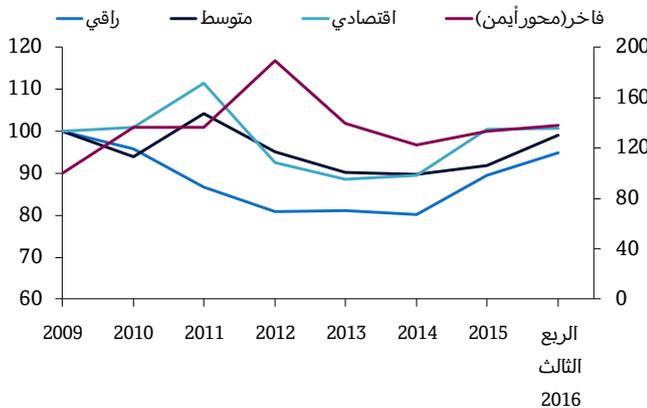


المصادر: مكتب الإحصاء العام الفيتنامي وهيفرأنا ليتكس  
وقسم الاقتصاد في QNB  
\* يشمل الملابس والنسيج والسلع المنزلية والخدمات  
\*متوسط نسبة التغيير ما بين يناير وسبتمبر في العام السابق

### يواصل سوق العقارات في فيتنام التحسن تدريجياً مع تعافيه من الانهيار

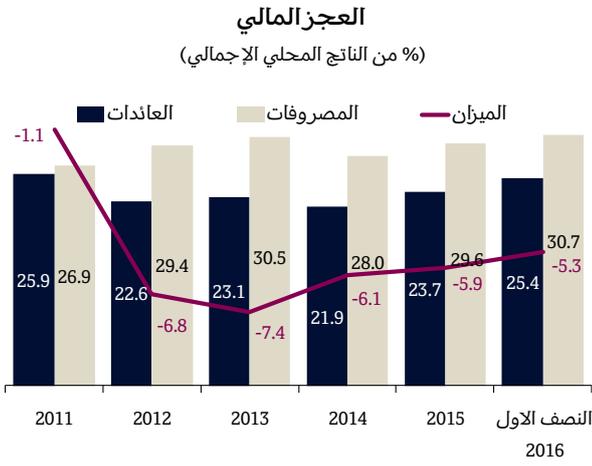
شهدت أسعار المنازل انهياراً في الفترة 2010 - 2012 نتيجة تفوق المعروض على الطلب بعد مرحلة من البناء السريع. وكان التراجع واسع النطاق عبر جميع فئات السوق، لكن تركز التراجع الأكبر في فئة السكن الفاخر التي انخفضت بنسبة 35.3% من ذروتها في 2012 إلى أدنى مستوى لها في 2014. وكان التراجع في فئة السكن الراقى قد بدأ منذ 2010 حيث بلغ الانخفاض نسبة 19.9% حتى وصل إلى أدنى مستوى له في 2014. وشهدت فئات السكن الاقتصادي والمتوسط انخفاضاً بنسبة 20.6% و13.8% على التوالي منذ الذروة التي شهدتها عام 2011. ومنذ ذلك الحين، شهدت الأسعار انتعاشاً في جميع الفئات وارتفعت على نطاق واسع تماشياً مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (متوسط 6.3%) منذ 2014. وقد كان النمو مدعوماً بارتفاع الدخل والهجرة إلى المناطق الحضرية والبنية السكانية الشابة. كما يتحسن مزاج المستثمرين مع صدور قانون جديد يسمح للأجانب والفيتناميين غير المقيمين بشراء العقارات والاستثمار فيها.

### أسعار العقارات السكنية في المناطق الحضرية (مؤشر، 100=2009)



المصادر: كوليبرز إنترناشيونال وقسم الاقتصاد في QNB  
ملاحظة: أسعار العقارات هي متوسط أسعار الشقق المشتركة في مدينتي هونغي مين وهانوي

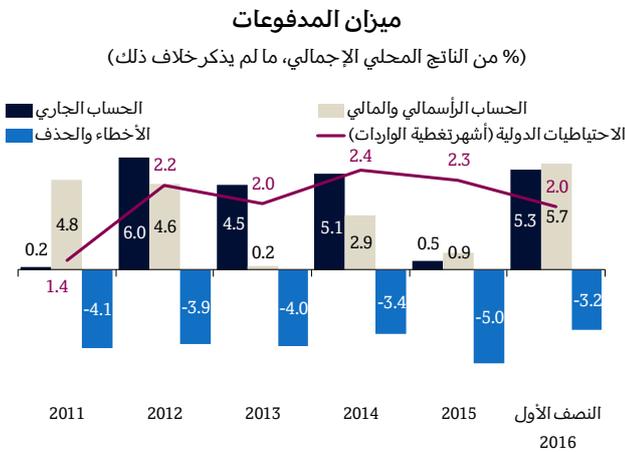
## تقلص العجز المالي الهيكلي قليلاً، لكن ارتفع الدين العام لفيثنام إلى ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: مكتب الإحصاء العام الفيتنامي صندوق النقد الدولي وهيفر  
أناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

منذ 2012، ظل متوسط عجز الموازنة في فيثنام عند 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، فوق المتوسط التاريخي البالغ حوالي 2.0%. وجاء العجز نتيجة المستويات العالية من الإنفاق في سبيل دعم التنمية والنمو إلى جانب التخفيضات الضريبية للشركات بهدف تعزيز تنافسيتها. وتعتمد عائدات فيثنام بشكل كبير على إيرادات الضرائب من الشركات المصدرة وعائدات النفط من شركة بيتروفيتنام المملوكة للدولة. وفي عام 2015، أدى النمو الكبير للصادرات إلى ارتفاع العائدات وتعويض تراجع أسعار النفط بشكل كبير وارتفع الإنفاق في 2015 مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الإنفاق كان أقل من العائدات مما قلص العجز المالي إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. وقد أدى استمرار العجز المالي في فيثنام إلى ارتفاع الدين العام من 45.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 إلى 58.3% في 2015. وخلال النصف الأول من 2016، استمر العجز في التقلص بفضل ارتفاع العائدات، لكن الإنفاق عادة ما يرتفع في النصف الثاني من العام.

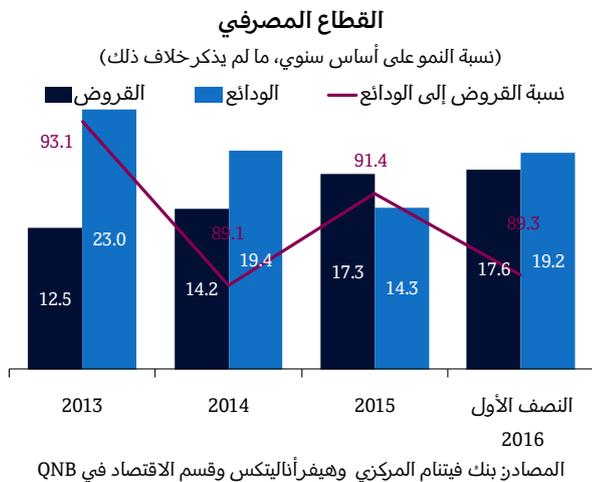
## بعد التقلص الذي شهده في 2015، انتعش فائض الحساب الجاري إلى 5.3% في النصف الأول من 2016



المصادر: بنك فيثنام المركزي وهيفر أناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

في 2015، سجل الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بنسبة 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان ذلك انعكاساً لارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل تفاؤل المستثمرين من إمكانية تنفيذ اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي. لكن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قابلته تدفقات رؤوس الأموال للخارج على إثر المخاوف من حدوث أزمة في أسواق الأسهم الصينية. وبلغ الحساب الرأسمالي والمالي خلال النصف الأول من 2016 فائضاً بنسبة 5.7%، مدفوعاً بالتدفقات القوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعودة تدفقات رؤوس الأموال للدخل. واستند ذلك إلى استمرار الشعور الإيجابي للمستثمرين بالرغم من احتمال إلغاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي واستقرار الأسواق المالية العالمية. وفيما يخص الحساب الجاري، أدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القوية إلى زيادة كبيرة في الواردات مما أدى إلى تقليص الحساب الجاري إلى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. وتراجع نمو الواردات في النصف الأول من 2016 مما دفع الفائض إلى الانتعاش مجدداً حيث بلغ 5.3%. ويظل حجم الأخطاء والحذف كبيراً بنسبة 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من 2016 حيث يحتمل أن يكون ذلك مرتبطاً بالتقدير المنخفض لتدفق الاستثمارات.

## يواصل القطاع المصرفي توسعه وتعافيه من تأثير انهيار سوق العقار



المصادر: بنك فيثنام المركزي وهيفر أناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

ارتفع نمو الائتمان في 2015 بنسبة 17.3%. وكان ذلك مدفوعاً بالقروض الممنوحة للقطاع العقاري والذي شكل، إلى جانب القروض للمستهلكين والخدمات المالية، ما نسبته 35.9% من مجموع الائتمان في 2015. وانخفض نمو الودائع في 2015 إلى 14.3% بالتوافق مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وخلال النصف الأول من 2016، ارتفع نمو الودائع والائتمان بنسبة 19.2% و 17.6% على التوالي. وهذا الارتفاع القوي للودائع يعكس الزيادة التي حدثت في أسعار الفائدة على الودائع ما بين مارس وأغسطس، رغم تخفيض السلطات لأسعار الفائدة منذ ذلك الحين. وكان نمو القروض مدفوعاً مرة أخرى بالائتمان الممنوح للعقار مع تواصل التعافي في القطاع. لكن انهيار سوق العقارات أعاق أرباح البنوك وترك إرثاً من القروض الضعيفة بلغت، حسب تقدير صندوق النقد الدولي، 12.5% في 2015. وعلى ضوء ذلك، أشار صندوق النقد الدولي إلى مخاطر النمو السريع للائتمان على الاستقرار المالي.

## آفاق الاقتصاد الكلي (2016 – 2018)

### على الرغم من حالة عدم اليقين التي تحيط باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، لا تزال الآفاق المستقبلية للصادرات الفيتنامية إيجابية

كان يُؤمل أن تعود اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارية تضم 12 دولة مطلة على المحيط الهادئ من بينها الولايات المتحدة واليابان، بفوائد كبيرة على الصادرات الفيتنامية. غير أن قدرًا كبيراً من عدم اليقين بات يكتنف مستقبل هذه الاتفاقية. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك سلباً على الآفاق المستقبلية للصادرات الفيتنامية، لكن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت مع الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في عام 2016 قد تعوض جزئياً عن ذلك. وعلى وجه التحديد، سيؤدي ارتفاع معدلات التجارة نتيجة لهذه الاتفاقيات إلى تعزيز الطلب على الصادرات في عامي 2017 و2018، مما سيدعم التعافي من تأثير البيئة الخارجية الضعيفة في 2016. وبحسب تقديراتنا، فإن هذه الاتفاقيات الثنائية ستضيف 6.0 نقطة مئوية سنوياً لنمو الطلب في عامي 2017 و2018. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع قيام المصدرين الفيتناميين بزيادة حصصهم السوقية في الأسواق التجارية الرئيسية لهم نتيجة لتخفيض البنك المركزي لقيمة العملة وبسبب عملية إعادة التوازن الجارية في الصين، حيث تتحرك الصين صعوداً في سلسلة الصناعات ذات القيمة المرتفعة ويعيداً عن الصناعات منخفضة القيمة التي تنافس الصادرات الفيتنامية.

### يُتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2016 لكنه سيتسارع بوتيرة ثابتة إلى 6.4% بحلول 2018

من المتوقع أن تعتدل معدلات النمو إلى 6.0% في 2016 من 6.7% في 2015 بسبب موجة الجفاف الكبيرة وتراجع الطلب على الصادرات وانخفاض أسعار السلع، وينبغي أن تشكل جميع هذه العوامل عبئاً على الصادرات. وهناك ثلاث عوامل يُتوقع أن تدعم النمو في 2017 و2018. أولاً، يُتوقع أن يرتفع نمو الصادرات على خلفية ارتفاع الطلب الخارجي وزيادة قدرة المصدرين الفيتناميين على اختراق الأسواق. ثانياً، من المتوقع أن تتواصل عمليات الاستثمار من قبل الحكومة والشركات الأجنبية بوتيرة سريعة لتشييد البنية التحتية وزيادة قدرات التصدير ثلثاً، ستعمل عائدات التصدير والهجرة إلى المناطق الحضرية على تعزيز الإنفاق الاستهلاكي. ونتيجة لذلك، تتوقع أن تتسارع معدلات النمو إلى 6.2% في 2017 و6.4% في 2018.

### من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم مدفوعاً بأسعار السلع العالمية

من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بشكل معتدل في الفترة 2016-2018. وفي 2016، تتوقع أن يبلغ التضخم 2.8% على خلفية انتعاش أسعار المواد الغذائية واستمرار تعافي قطاع السكن وارتفاع تكلفه الواردات بسبب تدني قيمة العملة. ومن المتوقع أن يطغى تأثير هذه العوامل على تراجع أسعار النفط في 2016 والذي أدى إلى خفض أسعار النقل والخدمات. وبعد ذلك، يُتوقع أن يرتفع التضخم إلى 3.7% في 2017، بسبب الارتفاع القوي في أسعار النفط واستمرار ارتفاع أسعار المنازل. وأخيراً، من المتوقع أن يستقر التضخم عند 3.7% في 2018 حيث سيعوض التأثير الناجم عن الارتفاع المتوقع في أسعار المنازل عن تباطؤ التضخم في أسعار السلع.

### الطلب على الصادرات الفيتنامية في الأسواق الرئيسية\*

(%، على أساس سنوي)

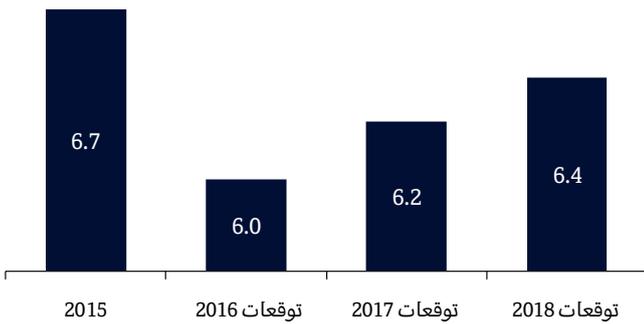


المصادر: صندوق النقد الدولي وهيفرأنا ليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

\* هذا الجدول يجمع بين عاملين: (أ) النمو في أسواق الصادرات (يقاس بالمتوسط المرجح لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأكبر خمس أسواق صادرات بالنسبة لفيتنام حيث أن الأوزان تمثل حصة كل بلد من الصادرات الفيتنامية)، و(ب) زيادة قدرة المصدرين الفيتناميين على اختراق السوق (تقاس بحصة واردات فيتنام في كل سوق)

### الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



المصادر: مكتب الإحصاء العام الفيتنامي وهيفرأنا ليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

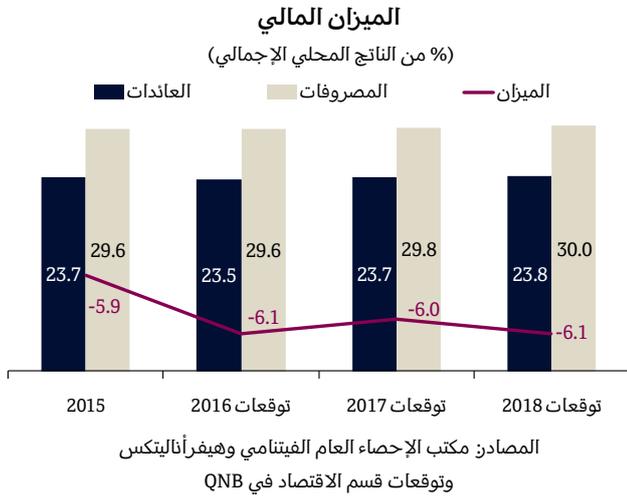
### التضخم

(% تغيير متوسط سنوي)



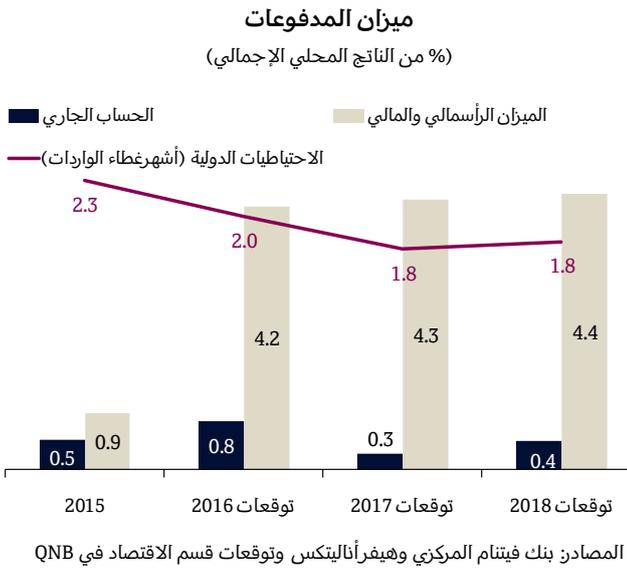
المصادر: مكتب الإحصاء العام الفيتنامي وهيفرأنا ليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

## من المتوقع أن يستمر العجز الكبير في الموازنة



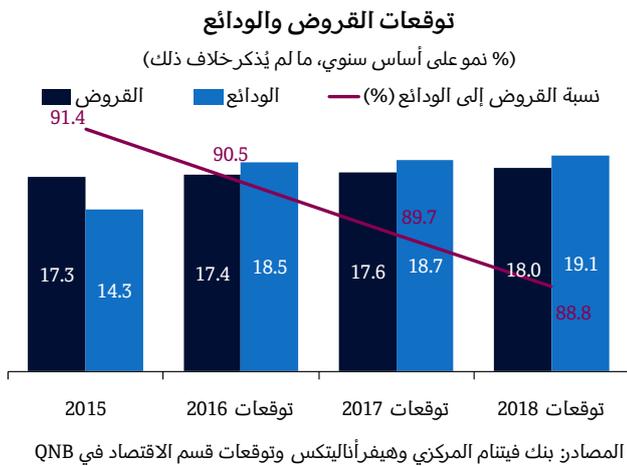
من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة من 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 6.1% في 2016. ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو الإيرادات بسبب تأثير عائدات شركة بتروفيتنام بضعف الصادرات وتراجع أسعار النفط. ويأتي اتساع العجز أيضاً بسبب استمرار معدلات الاستثمار المرتفعة وعمليات سداد الديون ونفقات الرعاية الاجتماعية. وفي 2017 و2018، يُنتظر أن تزيد الإيرادات على خلفية ارتفاع أسعار السلع وقوة النشاط الاقتصادي، لكن من المتوقع أن يزيد أيضاً الإنفاق على الأهداف الاستثمارية والرعاية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستقر عجز الموازنة عند نحو 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2018، أي أقل من الحد القانوني الذي يبلغ 65%. وقد التزمت السلطات بالوصول إلى عجز تبلغ نسبته 3% بحلول 2020 للحد من نمو الدين العام لكنها لم تعلن عن أي تدابير محددة في اتجاه الترشيد المالي حتى الآن.

## سيعمل النمو القوي في الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إبقاء الحساب الخارجي لفيتنام في حالة فائض



من المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 0.8% في عام 2016. وسيعكس هذا التحسن بشكل رئيسي تباطؤ الواردات في عام 2016 بسبب تلاشي تفاؤل المستثمرين بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي. في عام 2017، ينبغي لفائض الحساب الجاري أن يتراجع مع ارتفاع أسعار النفط، وذلك لأن فيتنام هي دولة مستوردة للنفط وارتفاع أسعار النفط سيزيد من قيمة وارداتها. لكننا نتوقع أن تعوض الزيادة في الصادرات نتيجة لارتفاع الطلب الخارجي عن ذلك، مما سيؤدي إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري في حالة فائض. ومن المتوقع أن يستمر هذا النسق في عام 2018، حيث سيتجاوز نمو الصادرات الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، مما سيؤدي إلى رفع فائض الحساب الجاري بشكل طفيف. وفي جانب الحساب الرأسمالي والمالي، تتوقع نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل التوقعات الإيجابية للنمو والاتفاقات التجارية المبرمة. تتوقع أن يحقق الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بمتوسط 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2018. وعلى الرغم من الفوائض الخارجية، من المتوقع أن تتراجع الاحتياطيات إلى أقل من شهرين من أشهر تغطية الواردات بحلول عام 2018.

## من المتوقع استمرار تعافى القطاع المصرفي مع النمو السريع في الائتمان والودائع



تتوقع أن يتسارع نمو الودائع إلى 18.5% في عام 2016 بسبب رفع السلطات لأسعار الفائدة على الودائع في مطلع السنة. وبعد ذلك، يُتوقع أن يتسارع نمو الودائع بموازاة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وأن يبلغ 19.1% بحلول عام 2018. فيما يتعلق بالائتمان، يُتوقع أن يؤدي تسارع النمو الاقتصادي وارتفاع النسب المستهدفة للإقراض الحكومي والانتعاش في قطاع العقارات إلى رفع معدلات النمو. ونتيجة لذلك، تتوقع أن يبلغ نمو الائتمان 18.0% بحلول عام 2018. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة القروض إلى الودائع سنوياً خلال الفترة 2016-2018 لتصل إلى 88.8% في عام 2018. وعلى الرغم من النمو القوي، ستظل نسبة القروض المتعثرة عالية حيث تعثرت عملية تسوية القروض بفعل القيود القانونية وعدم القدرة على الاعتراف بالخسائر وبتوقع أن تستمر هذه الأوضاع في ظل غياب الإصلاحات القانونية التي تمكن البنوك من إعادة هيكلة القروض المتعثرة.

## المؤشرات الرئيسية

توقعات 2018	توقعات 2017	توقعات 2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
6.4	6.2	5.9	6.7	6.0	5.4	5.2	6.2	6.4	مؤشرات القطاعات الحقيقية
228.6	209.9	196.0	191.4	185.8	170.5	155.6	134.6	112.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
8.9	7.1	2.4	3.0	9.0	9.6	15.6	19.4	11.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
7.2	6.7	6.3	6.0	5.7	5.3	5.0	4.7	4.4	النمو (%)
3.7	3.7	2.8	0.9	4.7	6.6	9.1	18.7	9.2	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
-6.1	-6.0	-6.1	-5.9	-6.1	-7.4	-6.8	-1.1	-2.8	تضخم أسعار المستهلكين (%)
23.8	23.7	23.5	23.7	21.9	23.1	22.6	25.9	27.3	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
30.0	29.8	29.6	29.6	28.0	30.5	29.4	26.9	30.0	الإيرادات
62.2	62.0	60.9	58.3	55.1	51.8	47.9	45.8	48.1	المصروفات
									الدين العام
0.4	0.3	0.8	0.5	5.1	4.5	6.0	0.2	-3.8	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
1.9	1.8	2.6	2.1	4.6	3.5	4.7	-0.4	-4.9	ميزان الحساب الجاري
92.4	86.2	77.6	90.6	86.8	83.6	79.8	77.0	68.5	ميزان السلع والخدمات
90.5	84.3	75.1	88.6	82.1	80.1	75.1	77.4	73.4	الصادرات
-1.5	-1.6	-1.8	-1.6	0.5	1.1	1.3	0.5	1.1	الواردات
4.4	4.3	4.2	0.9	2.9	0.2	4.6	4.8	5.5	الدخل والتحويلات
1.8	1.8	2.0	2.3	2.4	2.0	2.2	1.4	1.4	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
									الاحتياطيات الدولية (أشهر تغطية الواردات)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	16.2	17.7	18.8	18.5	12.1	33.3	المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	4.9	5.1	6.8	9.0	14.0	13.4	نمو النقد وشبه النقد
23,430	23,108	22,719	21,909	21,189	21,017	20,859	20,649	19,131	الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)
									سعر الصرف دولار أمريكي: دونغ فيتنامي (متوسط)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	5.4	3.2	5.8	8.2	16.4	17.7	المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	3.4	2.9	3.1	3.4	2.8	2.1	العائد على حقوق المساهمين
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	13.0	11.8	13.4	11.8	12.9	11.3	نسبة القروض المتعثرة
19.1	18.7	18.5	14.3	19.4	23.0	17.9	12.4	36.3	نسبة كفاية رأس المال
18.0	17.6	17.4	17.3	14.2	12.5	9.2	14.3	32.5	نمو الودائع
88.8	89.7	90.5	91.4	89.1	93.1	101.8	93.2	81.5	نمو الائتمان
									نسبة القروض إلى الودائع
94.6	93.6	92.6	91.7	90.7	89.7	88.8	87.8	86.9	بنود المذكرة
1.0	1.0	1.0	1.0	1.2	1.0	1.0	1.0	1.1	السكان (مليون)
2.4	2.4	2.4	2.4	2.1	2.8	2.7	4.5	4.3	النمو (%)
57.9	55.0	44.7	53.6	99.5	108.8	111.7	110.9	80.3	البطالة (%)
									متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصادر: ويلوميرغ ومكتب الإحصاء العام الفيتنامي وهي أفرا نا ليتكس وصندوق النقد الدولي وبنك فيتنام المركزي وبنك فيتكومبانك والبنك الدولي، وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

## مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



### تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

### التحليلات الاقتصادية الأخيرة

من شأن الإصلاحات أن ترفع معدلات الاستثمار والنمو في إندونيسيا الآثار الاقتصادية المترتبة على فوز ترامب ما هي أسباب تباطؤ نمو الإنتاج العالمية؟ الاقتصاد القطري سيشهد انتعاشاً خلال النصف الثاني من عام 2016 توقعات بأن يستقر النمو العالمي عند نسبة تقارب 3% تزايد مخاطر "الخروج الخشن" لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي يصدّم المستثمرين أسعار النفط: توقعاتنا في ظل أخبار طيبة وأخرى سيئة السياسة النقدية في اليابان وصلت أقصى ما في إمكانها تباطؤ نمو التجارة العالمية لأدنى مستوى له منذ الأزمة المالية الصين تمشي على حبل مشدود بين إعادة التوازن وتجنب الهبوط الاقتصادي الحاد السياسات النقدية يتوقع أن تدعم الاقتصاد الياباني الظروف مهيأة لقيام بنك الاحتياطي برفع سعر الفائدة لمرّة واحدة في 2016 السياسات النقدية الميسرة تتيح للأسواق الناشئة مهلة لالتقاط الأنفاس تحفيزات بنك إنجلترا لن تحل المشكلات الهيكلية المرتبطة بالخروج من الاتحاد الأوروبي أسواق النفط تستعيد التوازن في عام 2017 النمو العالمي يستعصي على التوقعات ورطة البنوك الإيطالية قطر تتوقع نمواً بنسبة 3.3% في 2016 مع استمرار الإنفاق الاستثماري تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الأسواق المالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: صدام جديد للاقتصاد العالمي

### إجراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومنتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

# الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

**المملكة المتحدة**  
51 شارع غروسفينور  
لندن W1K 3HH  
المملكة المتحدة  
الهاتف: +44 207 647 2600  
الفاكس: +44 207 647 2647  
QNBLondon@qnb.com

**موريتانيا**  
سيبي ستر الخيمة  
10 شارع مامادو كوناتي  
موريتانيا  
الهاتف: +222 45249651  
الفاكس: +222 4524 9655  
QNBmauritania@qnb.com

**الصين**  
الطابق 9، غرفة 930  
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،  
100 سنشوري أفينو،  
منطقة بودونغ الجديدة،  
شانغهاي  
الصين  
الهاتف: + 8621 6877 8980  
الفاكس: + 8621 6877 8981  
QNBchina@qnb.com

**فيتنام**  
مركز سايجون للتجارة - الطابق 31  
شارع 37 نون دال تانج، المنطقة 1  
مدينة هو تشي منه  
الهاتف: +84 8 3911 7525  
الفاكس: +84 8 939 100 082  
QNBvietnam@qnb.com

**عمان**  
مبنى QNB  
منطقة MBD - مطرح  
مقابل مصرف عمان المركزي  
ص.ب. 4050  
الرمز البريدي: 112، روي  
عمان  
الهاتف: +968 2478 3555  
الفاكس: +968 2477 9233  
QNBoman@qnb.com

**فرنسا**  
65 شارع دلينا  
75116 باريس  
فرنسا  
الهاتف: +33 1 53 23 0077  
الفاكس: +33 1 53 23 0070  
QNBParis@qnb.com

**اليمن**  
مبنى QNB  
شارع الزيري  
ص.ب. 4310 صنعاء  
اليمن  
الهاتف: +967 1 517517  
الفاكس: +967 1 517666  
QNB Yemen@qnb.com

**سنغافورة**  
ثري تيماسيك أفينو  
01-27، برج سينتنيال  
سنغافورة 039190  
سنغافورة  
الهاتف: +65 6499 0866  
الفاكس: +65 6884 9679  
QNBsingapore@qnb.com

**إيران**  
المكتب التمثيلي  
بناية نفاك - الطابق السادس  
وحدة 14 أفريقيا طهران  
إيران  
الهاتف: +98 21 88 889 814  
الفاكس: +98 21 88 889 824  
QNBiran@qnb.com

**جنوب السودان**  
جوبا  
ص.ب. 587  
جنوب السودان  
QNBsouthsudan@qnb.com

**الكويت**  
برج العربية،  
شارع أحمد الجابر  
منطقة شرق  
ص.ب. 583  
دسمان 15456  
الكويت  
الهاتف: +965 2226 7023  
الفاكس: +965 2226 7031  
QNBkuwait@qnb.com

**السودان**  
طريق أفريقيا - العمارات  
شارع رقم 9، ص.ب. 8134  
السودان  
الهاتف: +249 183 48 0000  
الفاكس: +249 183 48 6666  
QNBsudan@qnb.com

**لبنان**  
شارع أحمد شوقي  
مبنى كابيتال بلازا  
ميناء الحصن سوليدير- بيروت  
لبنان  
الهاتف: +961 1 762 222  
الفاكس: +961 1 377 177  
QNBLebanon@qnb.com

# شركات QNB التابعة والزميلة

## الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +213 2191881/2  
الفاكس: +213 21918878

## العراق

مصرف المنصور  
شركة زميلة  
ص.ب. 3162  
مكتب بريد العلوية  
منطقة الوحدة بغداد  
الهاتف: +964 1 7175586  
الفاكس: +964 1 7175514

## سويسرا

QNB Banque Privée  
3 شارع الألب  
ص.ب. 1785  
1211 جنيف 1 مونت بلانك  
سويسرا  
الهاتف: +41 22907 7070  
الفاكس: +41 22907 7071

## البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +973 17225227  
الفاكس: +973 17227225

## الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
شركة زميلة  
ص.ب. 7693  
الرمز البريدي 11118 عمان  
الأردن  
الهاتف: +962 6 5200400  
الفاكس: +962 6 5678121

## سورية

QNB سورية  
شارع بغداد  
ص.ب. 33000 دمشق  
الهاتف: +963 11-2290 1000  
الفاكس: +963 11-44 32221

## مصر

QNB الأهلي  
دار شامبليون  
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664  
القاهرة  
مصر  
الهاتف: +202 2770 7000  
الفاكس: +202 2770 7099  
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

## ليبيا

مصرف التجارة والتنمية  
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر  
ص.ب. 9045، البرقاء  
بنغازي  
ليبيا  
الهاتف: +218 619 080 230  
الفاكس: +218 619 097 115  
www.bed.ly

## تونس

QNB - تونس  
شركة زميلة  
شارع مدينة العلوم  
ص.ب. 1080 - 320 رمز بريد تونس  
تونس  
الهاتف: +216 7171 3555  
الفاكس: +216 7171 3111

## الهند

QNB (India) Private Limited  
802 تي سي جي - المركز المالي  
مجمع باندر كيرلا،  
شرق باندر  
مومباي 400051  
الهند  
الهاتف: +91 22 26525613

## فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +970 2 2986270  
الفاكس: +970 2 2986275

## تركيا

فاينانس بنك  
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر  
مبنى كريستال كول، رقم 215  
شيشلي، إسطنبول  
الهاتف: +22245249651  
الفاكس: +222 4524 9655  
dstk@finansbank.com.tr

## إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك  
جي أي. جندرال سودريمان كاف.  
52-53 جاكارتا 12190  
الهاتف: +62 21 515 5155  
الفاكس: +62 21 515 5388  
qnbkesawan.co.id

## قطر

شركة الجزيرة للتمويل  
شركة زميلة  
ص.ب. 22310 الدوحة  
قطر  
الهاتف: +974 4468 2812  
الفاكس: +974 4468 2616

## الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي  
شركة زميلة  
ص.ب. 4449 دبي،  
شارع الرقة، الديرة  
الإمارات العربية المتحدة  
الهاتف: +971 04 2275265  
الفاكس: +971 04 2279038